

المناهج الكافية في شرح الشافية (دراسة وتحقيق)

الدكتور ناصر حسين علي *

الدكتور فائق محجازي **

رزان يحيى خدام ***

(قبل للنشر في 2002/6/30)

□ الملخص □

تعد اللغة العربية من أشرف لغات العالم وأغزرها أدبياً وأغناها ثقافة وتراثاً ، برزت شابة ، ولم تمر بمرحلة الطفولة مما أذهل العلماء والباحثين ، ولن تصير إلى الشيخوخة رغم حقد الحاقدين عليها ، ورغم وسائلهم المفضوحة لإضعافها والنيل منها ، مما لاشك فيه أن المكتبات العربية ودور المخطوطات تزخر بعدد كبير من الكتب في مختلف العلوم والفنون والآداب ، وقد قيض الله لبعض هذه المخطوطات من خدمها ونفض غبار الزمن عنها ، لتحتل مكانها اللائق بها وبصاحبها .
والتصريف واحد من علوم اللغة التي لم تلق من اهتمام بعض الدارسين والباحثين بالرغم من أنه [1] (أشرف شطري العربية وأغمضهما ، فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوي ولغوي إليه أيما حاجة ، لأنه ميزان العربية) . لذلك أقبلت بحب على العمل بتحقيق المخطوطات الخاصة بهذا العلم بالرغم من المشاق والصعوبات الكثيرة التي تعرضت لها ، فلم يكن سهل المنال - كما يظن بعضهم - .

واضع علم التصريف :

[2] (لما كانت العلوم في الأمم لا تظهر فجأة ، بل تأخذ في الظهور رويداً رويداً ، حتى تستوي على سوقها ، كان ذلك مدعاة في كثير من الأمر لأن تغمض نشأة بعض العلوم ، وأن يختلط على الناس واضعوها المبكرون .)
هذا الكلام ينطبق على علم التصريف في محاولة تعرف واضعه الأول ، فالحكم على القضية - بناء على ما بين أيدينا من مصادر - قضية محوجة إلى فضل تأمل .
ذكرت بعض الكتب [3] أن معاذاً⁽⁴⁾ الهراء أول من وضع التصريف بينما أجمع بعض النحويين [5] على أن أبا الأسود الدؤلي [6] وهو أول من استنّ العربية ووضع قياسها - هو الذي وضع التصريف وذلك حين دفع إليه علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - صحيفة رسم فيها لأبي الأسود باب إن وباب الإضافة وباب الإمالة ثم صنف باب التعجب وباب الاستفهام .

* أستاذ في قسم اللغة العربية-كلية الآداب- جامعة دمشق -سوريا .

** مدرس متفرغ في قسم اللغة العربيةكلية الآداب- جامعة تشرين - اللاذقية -سوريا .

*** طالبة دكتوراه ، قسم اللغة العربيةكلية الآداب-جامعة تشرين- اللاذقية -سوريا .

THE ADEQUATE METHODOLOGY IN “ALSHAFIA” EXPLICATION Study and Investigation

Dr. Nasser Ali *
Dr. Fatten Mouhjami **
Razan Yahya Khaddam ***

(Accepted 30/6/2002)

□ ABSTRACT □

This is one of the many explications of **Alshafia** that exceeded twenty five. Sheikh Zakarya Alanssari (dec.926Hj.) depended in his explication on the morphological procedures, such as :

1. **Listening** : which includes the Holy Koran, Prophet’s Hadith, poetry and Arabs Sayings . He protested to them in various methods . He depended on one hundred sixty three Verses and seven Hadith Texts and seventy poetic references in additions to other Arabs Dialects .
2. **Analogy** : which is adaption (Haml) of the Uncarried on the Carried within a rule for a collective reason . The Procedures he depended on in this respect by Analogy can be divided under two aspects :
First : The general procedures on which the Morphologists depended in creating their rules .
Second : Adoption (Haml) by jurisprudence in connecting the concluded phenomena .

Alanssari took interest as well in determining the morphological limits and expressions .

* Professor at Arabic Language Department, Damascus University – Syria
** A Full Time Instructor at Arabic Language Department, Tishreen University, Lattakia - Syria
*** Doctorate Student, Arabic Language Dept., Tishreen University, Lattakia-Syria .

إن نظرة سريعة على هذه الرواية تجعلنا نعزو وضع التصريف لسيدنا علي - كرم الله وجهه - ذلك أن باب الإمالة من مباحث التصريف لكن قبل أن نحكم لهذا أو ذاك علينا أن ندرك جيداً أن التصريف في عهد معاذ لم يكن يعني أكثر من مسائل التصريف التي ذاعت واشتهرت ، وهي ليست أصل التصريف بل تعتمد في بنائها على معرفة الميزان الصرفي والزوائد والإعلال والإبدال والإدغام ، وذلك مما لا يد للنحوي من معرفته فنظرة موضوعية للأمر تجعلنا نحكم أن النحوي هو الصرفي - في ذلك الوقت - ولا يجوز أن يستقل أحدهما عن الآخر ، وكتاب سيبويه خير شاهد على ذلك فقد أورد في كتابه باباً سماه (التصريف والفعل) .

المراحل التي مر بها التصريف :

التصريف [7] (علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب)
مرَّ مصطلح التصريف بمراحل عديدة قبل أن يتبلور ، فالكتب النحوية الأولى لم تفصل بينه وبين النحو ككتاب سيبويه، وأول محاولة للفصل كانت للمازني (ت 248 هـ) حين وضع كتابه (التصريف)، تبعه ابن جنِّي (ت 392 هـ) الذي وضع (شرح التصريف) واستمرت محاولات الفصل إلى أن ظهرت الكتب التالية التي أوضحت مفهوم التصريف وهي :
الشافعية لابن الحاجب (ت 646 هـ) والتصريف العزّي للزنجاني (ت 665 هـ) والممتع في التصريف لابن عصفور (ت 669 هـ) والمبدع ، وارتشاف الضرب من لسان العرب لابن عصفور (ت 745 هـ)

المناهج الكافية في شرح الشافية :

هو أحد الشروح الكثيرة للشافية التي ربت على خمسة وعشرين شرحاً، غير أنه لم يخدم منها حتى الآن غير شرحين :
-الأول : شرح الرضي (ت 686 هـ) رغم افتقاره إلى كثير من قواعد التحقيق التي لا بد منها .
-الثاني : شرح الجاربردي (ت 746 هـ) قام بتحقيقه الباحث نبيل أبو عمشة الذي نال فيه درجة الدكتوراه من جامعة دمشق (1990 م) .
توجد للكتاب نسخة خطية وحيدة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق تحت رقم / 6490 / وتقع في (131) إحدى وثلاثين ورقة تم نسخها سنة (1813 م) .

الأصول الصرفية في الشرح :

بنى الأنصاري مادته الصرفية على أصول وضعها الأوائل بطريقي السماع والقياس .
أولاً : السماع :

[8] (وهو ما ثبت في كلام مَنْ يوثق بفصاحته ، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم وكلام نبيه - صلى الله عليه وسلم - وكلام العرب إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين .)

1- القرآن الكريم :

مما لا شك منه أنه لم يتوافر لنص - مهما بلغ - من تواتر الرواية وإقبال العلماء على العناية به وخدمته ما توفر للقرآن الكريم وكان الخوف عليه من التحريف - بعد أن ظهر اللحن - عاملاً مهماً في نشأة النحو [9] .
تنوعت صور احتجاج الأنصاري بالقرآن الكريم ، فالمصنّف حين كان يذكر الكلمة التي هي موضع الشاهد لم يشر إلى نوعها فعمد الأنصاري إلى إحالة كل مفردة إلى مكانها من القرآن مشيراً إلى أنّها من كلام الله مقدماً لها بعبارات مثل : قال الله تعالى [10]، أو في القرآن [11] ، وبلغ عدد الآيات التي استشهد بها في المتن والشرح مئة وثلاثاً وستين آية .
استند الشارح على النصّ القرآني في إثبات بعض القواعد الصرفية ، فكان يشير أحياناً إلى المعنى اللغوي للكلمة القرآنية قال [12] :

" ولا تُقْلَبُ ياء فُعْلَى واواً في الصّفة ، لكن يُكسر ما قبلها ، فتسلم الياء نحوه مَشِيئةً حِكْى، إذا كان فيها حَيْكَان - بفتح الياء - أي: تبختر و(قِسْمَةٌ ضَيْزَى) أي : جائرة ، من ضاز بضيز إذا جار .. "

وحظيت القراءات القرآنية الصحيحة والشاذة بعناية الأنصاري فورد في الشرح قراءات أبي عمرو والكسائي والبزي وقالون وورش وغيرهم ، ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنه إذا وقع خلاف في الرأي بين النحويين والقراء فُدم رأي القراء [13] ؛ لأن قولهم حجة .

2- الحديث النبوي الشريف :

[14] (براد بالحديث الشريف أقوال النبي - صلى الله عليه وسلم - وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله وأحواله ..) وقد انقسم اللغويون فريقين إزاء الاحتجاج بالحديث الشريف في بناء القواعد النحوية :

- الفريق الأول : غلب على ظنه أنها لفظ النبي - صلى الله عليه وسلم - فأجاز الاحتجاج بها ، لذلك امتلأت معجمات اللغة بالأحاديث النبوية على أنها موضع للاستشهاد، كالتهديب للأزهري ، وتاج اللغة للجوهري .

- الفريق الثاني : غلب على ظنه أنها مروية بالمعنى لا باللفظ ، وإن لا يجيز الاحتجاج بها وإنما كان ذلك لأمرين :
أحدهما : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى .

الثاني : أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث ، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو .

اختار الأنصاري لنفسه نهجاً ارتضاه ، فلم يكن ممن امتنع عن الاحتجاج بالحديث ، غير أنه لم يتجاوز المرات السبع . من ذلك استشهاده على جمع الصفة بقوله [15] :

" وجاء في الخضراء الخضراوات ، ففي قوله - صلى الله عليه وسلم - : (ليس في الخضراوات صدقة) مع امتناع أخضرون في أخضر لقلته اسماً ؛ لأنه لا يصحب موصوفاً فكأنه قيل : ليس في البقول صدقة .. "

3- كلام العرب :

وضع علماءنا العرب ضوابط وحدود دقيقة للقبائل التي أخذوا عنها اللغة فأخذوا عن [16] قريش ثم قيس وتميم وأسد ، كما حددوا زمن الاحتجاج بالشعر بوفاة إبراهيم بن هرمة الذي كانت وفاته [17] بعد الخمسين والمئة تقريباً .

أ - أشعارهم :

اشتمل شرح الأنصاري على نحو سبعين شاهداً شعرياً له وللمصنف ، كان يشرح ألفاظ البيت بعد أن يدرس موضع الشاهد ولم يكن يهتم كثيراً بعزو الشواهد الشعرية إلى أصحابها .

أما استخدام الشارح للشواهد في معرض الاحتجاج فكان يسوق بعض الأبيات على أنها لغة شاذة . قال [18] :

(((والجيم) تبدل (من الياء المشددة في الوقف في نحو فُقَيْمَجْ) في فقيمي (وهو شاذ) لقلة وروده . وإبدالها (من غير المشددة) في نحو قوله :

• لاهمَّ إن كنت قد قبلت حججج

• فلا يزال شاحجج يأتيك بجج

• أفرم نهاق يُنرِّي وفرنجج)) .

ب- لغاتهم :

التصريف من أشد العلوم التصاقاً باللغات ، حتى إن أبواباً بأكملها بنيت على لغة بعينها . قال الأنصاري [19] : ((وتخفيفها لغة قريش وأكثر الحجازيين ، وهو استحسان ، وتحقيقها كسائر الحروف لغة تميم وقيس وهو الأصل .))

كان الأنصاري يشير إلى لغات العرب في معرض حديثه عن مخالفتها للقواعد الصرفية ، فإن وردت مسألة فيها رأيان الأول قوي وواجب ، والثاني جائز ضرورةً يناقشهما ويحتج لهما بالشعر أو بالنثر ، فإذا وصل إلى لغة ضعيفة أشار إلى ضعفها تارةً بالإشارة

إلى القبيلة ، وتارةً لا يسمي القبيلة فتد عبارات مثل : بعض العرب ، بعضهم . قال [20] في حديثه عن إبدال الميم من اللام : ((وإبدالها ضعيف في لام التعريف وهي لغة طائية وحميرية .))

ثانياً : القياس :

القياس [21] هو " حملٌ غير المنقول على المنقول في حكم لعلّة جامعةٍ . "

بعد أن انتهى اللغويون الأوائل من استقراء كلام العرب بالشروط التي وضعوها ، انتقلوا إلى مرحلة تالية هي مرحلة التعييد ووضع الأسس والأصول العامة للغة ، فنشأت بداية القياس بزعامة البصريين : ابن أبي اسحق الحضرمي وعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء والخليل ويونس وسيبويه .

وضع النحويون للقياس أركاناً ساروا عليها ، وجددوا لكل ركن شروطاً تحكّمه هي [22] :

- 1- أصلٌ : وهو المقيس عليه . ومن شروطه ألا يكون شاذاً خارجاً على سنن القياس ؛ لأنه لا يقاس على الشاذ نطقاً ولا تركاً ، وليست الكثرة من شروطه .
- 2- فرعٌ : وهو المقيس .
- 3- حكم .
- 4- علة جامعة .

يمكن جعل الأصول و الفروع التي وردت في شرح الأنصاري ضمن جانبين :

الأوّل : جملة الأصول العامة التي انطلق منها التصريفيون في استنباط قواعدهم من ذلك :

- ليس من شروط المقيس عليه الكثرة .

- ماكثر استعماله يمكن إفراده بأحكام خاصة مخالفة لنظائرها .

- العارض لا يُعْتَدُّ به خلافاً للأصلي والمجرد .

- الضرورة الشعرية تردُّ الأشياء إلى أصولها .

- التصغير والتكسير يردّان الأشياء إلى أصولها .

قال الأنصاري في الأصل الأخير [23] : ((وإنما قالوا عييداً لا عويد في تصغير عييد مع مشاركته لنحو ميزان في ذهاب المقتضي بالتصغير لقولهم في تكسيه : أعياذ ، فرقاً بينه وبين أعواد جمع عود ، فحملوا عليه المصغر ؛ لأن التكسير والتصغير من وادٍ واحد من حيث إنهما يردان الأشياء في الأغلب إلى أصولها .))

الثاني : الحمل [24] : وذلك بالاجتهاد في ربط الظواهر المستفراة ، وجعله للغويين في أربعة أقسام :

1- حمل فرعٍ على أصل .

2- حمل أصل على فرع .

3- حمل ضدّ على ضد .

4- حمل نظير على نظير .

نقع في شرح الأنصاري على شواهد كثيرة لجوانب الحمل الأربعة ، ولعل من أشهر صور القياس (حمل الفرع على الأصل) قال في معرض حديثه عن مراعاة العرب في الجمع حال الواحد ، لأنه أسبق من الجمع ، فحين أعلنت الواو في الواحد أعلوها في الجمع : [25]

((فتقلب الواو ياء في نحو جِيَادٍ جمع جَيِّدٍ . مما هو جمعٌ أُعِلَّ مفرده ، وأصله جَيِّودٌ ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت ونحو ديار جمع دار ، وأصله دَوَّرٌ ، انقلبت الواو المتحركة ألفاً ، وتبَّير جمع تارة وأصله تَوَّرَةٌ ، وإنما أُعِلَّ ذلك لإعلال المفرد .))

وقال في مجال حمل ضد على ضد [26] : ((وبُطْنان - بالضم - فُعْلان لا فُعْلان لعدمه ، مع أنه - أي بطنان - نقيض ظُهْران ؛ لأنه جمع بطن للجانب الطويل من الريش ، وظُهْران جمع ظهر للجانب القصير منه ، وهو فُعْلان اتفاقاً ، إذ لا تكرار فيه فكذا بُطْنان ، وإن كان مكرراً حملاً للنقيض على النقيض ؛ لأن النقيضين متلازمان في الخطور بالبال بشهادة الوجدان .))

الحدود والمصطلحات الصرفية :

الحدّ [27] : " هو المُعرّفُ الجامعُ المانعُ "

اهتمّ الأنصاري كغيره من النحويين والتصريفيين بإيراد الحدود في كتابة (المناهج الكافية في شرح الشافية) . وقد مرّت الحدود والمصطلحات التصريفية بمراحل تتوّعت فيها ما بين السهولة ووصف الظاهرة كما تقبلها السجّية ، وما بين الفلسفة التي عانت منها لغتنا في القرون المتأخرة لاسيما على يد (الرّماني) في كتابه (الحدود)

إذا وقفنا عند الحدود التي أوردها الشارح نجدها تأتي غالباً من غير تكلف، فتراها حيناً يسردها من غير مناقشة . قال في تعريف اسم الآلة [28] : ((هي اسم لما يستعان به في الفعل المشتقة هي منه)) .

وأحياناً كان يعتمد إلى تعريف الحد لغة واصطلاحاً ، ولكن الجديد الذي جاء في شرحه هو تقسيمه التعريف الاصطلاحي إلى اصطلاحي بمعنى العمل ، واصطلاحي بمعنى العلم . ففي تعريف التصريف قال [29] : ((التصريف : تفعيلٌ من الصرف للمبالغة والتكثير ، وسمي به هذا العلم ؛ لكثرة التصرف فيه ، وله موضوع وفائدة واستمداد ومسائل وحقيقة . حقيقته لغةٌ : التغيير

واصطلاحاً بمعنى العمل : تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها . واصطلاحاً بمعنى العلم : علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم - كصيغ المصدر والمضي والاستقبال والأمر واسم الفاعل واسم المفعول ، وكالإمالة وتخفيف الهمزة - التي ليست بإعراب.))

مصادر الكتاب :

لم يشر الشارح في مقدمة شرحه إلى المصادر التي اعتمدها والتي استقى منها جملة الأقوال والآراء والمذاهب التي زخر بها شرحه ، وبعد الاطلاع يمكن تصنيفها في ثلاثة أقسام :

1- كتب الشروح : ورد في الشرح ذكر خمسة شروح هي :

- شرح الشافية لابن الحاجب

- شرح الشافية لركن الدين الاسترأبادي .

- شرح الشافية للجار بردي .

- شرح المفصل لابن الحاجب .

- شرح الهادي للزنجاني .

2- كتب اللغة والنحو والصرف : اختلف ذكرها في الشرح قلة وكثرة فمنها ما ذكر مرة ومنها ما ذكر أكثر من مرة ومنها ما كان مصاحباً للشارح وهي :

- الأوسط للأخفش .

- التسهيل لابن مالك

- تاج اللغة للجوهري

- التوضيح لابن هشام .

- الكشف للزمخشري .

- المحكم لابن سيده .

- المفتاح للجرجاني .

- المفصل للزمخشري .

- الكافية لابن الحاجب .

3- جملة الآراء والمذاهب والأقوال : يزخر الشرح بآراء النحويين واللغويين المتقدمين والمتأخرين ومذاهبهم وشروحاتهم وتأويلاتهم بالإضافة إلى أقوال القراء والفقهاء والشعراء والزجاج ، ويروى عنهم على سنتين علماً ، ذكرهم من غير إشارة إلى المصادر التي استقى منها أقوالهم منهم على سبيل المثال لا الحصر :
سيبويه (ت 180 هـ) والأخفش (ت 211 هـ) والفارسي (ت 377 هـ) .

نتائج البحث:

- توصلتُ في خلال البحث إلى جملة من النتائج :
- 1- مَرَّ مصطلح التصريف بمراحل عديدة حتى استوى على أصوله .
 - 2- اعتمد الأنصاري الأصول التي اعتمدها المتقدمون في وضع المادة التصريفية وهي : السماع والقياس .
فاعتمد في السماع على : القرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب شعراً ونثراً .
واعتمد في القياس على الأصول العامة التي اعتمدها اللغويون منها :
لا يقاس على الشاذ وليس من شروط المقيس عليه الكثرة ، كما اعتمد فكرة الحَمَل ، فتحدثت عن حمل الفرع على الأصل وحمل الأصل على الفرع وحمل النقيض على النقيض وحمل النظير على النظير
 - 3- لم يشر الأنصاري إلى المصادر التي استقى منها مادته ، وجاءت في ثلاثة أقسام :
أ - شروح الشافية السابقة
ب - المؤلفات النحوية والتصريفية .
ج - جملة الآراء لعدد من النحويين المتقدمين والمتأخرين .
4- لم يخرج على ما كان عليه أقرانه من الشراح في زمنه ، فلم يأت بجديد في طريقة الشرح ولم ينسب أغلب الشواهد والأقوال ، ولم يبد آراء جديدة لم يقلها غيره ومال إلى الاستطراد في مواضع عدة .
يعد شرحه - مع كل ذلك - من الشروح التي يستعان بها في معرفة أبواب التصريف التي أوضحها .

الهوامش

- (1) الممتع في التصريف 27/1
- (2) المدارس النحوية ص 13
- (3) الاقتراح ص 202
- (4) كان من أعيان النحاة ، أخذ عنه الكسائي ، صنف كتباً في النحو ، كان يبيع الثياب الهروية لذلك قيل له : الهراء مات سنة سبع وثمانين ومئة ، وقيل سنة تسعين ومئة .
بغية الوعاة 290/2-292
- (5) الاقتراح ص 203
- (6) ظالم بن عمرو سفيان بن جندل بن يعمر الدؤلي أبو الأسود ، أول من وضع العربية ونقط المصحف . مات في البصرة سنة تسع وستين .
بغية الوعاة 22/2
- (7) شرح الشافية للرضي 1/1
- (8) التعريفات ص 223 ، والاقتراح ص 17
- (9) المدارس النحوية ص 11
- (10) الجوامع الكافية في شرح الشافية ، النص المحقق ص 48
- (11) التحقيق ص 220
- (12) التحقيق ص 344

- (13) التحقيق ص 400-401
- (14) كشاف اصطلاحات العلوم 27/1
- (15) التحقيق ص 171
- (16) الاقتراح ص 22-24
- (17) خزنة الأدب 425/1
- (18) التحقيق ص 389
- (19) التحقيق ص 300
- (20) التحقيق ص 382
- (21) لُمع الأدلة ص 93 والاقتراح ص 45
- (22) الاقتراح ص 47-49
- (23) التحقيق ص 82
- (24) الخصائص 190/1
- (25) التحقيق ص 347
- (26) التحقيق ص 341
- (27) كشاف اصطلاحات العلوم 286 /1
- (28) التحقيق ص 85 .
- (29) التحقيق ص 5.

المراجع:

.....

- [1] ابن الأثيري ، مُع الأدلة ، تقديم سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، 1377 هـ / 1975 م
- [2] البغدادي ، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، مصر . (من دون تاريخ)
- [3] التهانوي ، كشاف اصطلاحات العلوم ، دار صادر ، بيروت (من دون تاريخ) .
- [4] الجرجاني . التعريفات ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الرابعة 1418هـ / 1998م
- [5] ابن جني ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت (من دون تاريخ)
- [6] رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، شرح الشافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1402هـ / 1982م
- [7] زكريا الأنصاري ، المناهج الكافية في شرح الشافية ، تحقيق رزان يحيى خدام ، جامعة تشرين اللاذقية 1423هـ / 2002م .
- [8] السيوطي ، الاقتراح ، دار المعارف ، حلب ، الطبعة الأولى (من دون تاريخ) .
- [9] شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية 1976 م .
- [10] ابن عصفور ، الممتع في التصريف ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، دار المعارف ، بيروت ، الطبعة الأولى 1407هـ / 1987 م